

وثيقة مبادئ الوسطية المالية

عشر مبادئ

لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل

مارس 2009

وثيقة مبادئ الوسطية المالية عشر مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل

المبدأ (١) :

الحد من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها.

المبدأ (٢) :

العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.

المبدأ (٣) :

بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.

المبدأ (٤) :

استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.

المبدأ (٥) :

تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.

المبدأ (٦) :

بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

المبدأ (٧) :

نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالمدينين.

المبدأ (٨) :

تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.

المبدأ (٩) :

الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.

المبدأ (١٠) :

تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

مقدمة

يتميز الزمن الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية، وهو ما أهله لأن يوصم بعصر الاضطراب، فلا يكاد يخلو عقد من الزمان دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، مما حدا بمنتهى الاقتصاد العالمي (WEF) في تقريره الصادر في يناير عام 2008م إلى القول بأن الاضطراب المستمر للنظم يمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، كما أن صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن الاستقرار المالي الصادر في أبريل من نفس العام وصف النظام المالي العالمي بالهش، ومن جهة أخرى ألجأ هذا الوضع العديد من البنوك المركزية والمؤسسات العالمية إلى القيام بالعديد من المبادرات للدلالة على أهمية وخطورة الأمر للحد من آثاره المتعددة والمتعدية .

وعلى الرغم من كل هذا لم يستطع العالم وضع حد لهذا الخطر الذي يبتلع في ظرف زمني قصير، الإنجازات والمكتسبات الاقتصادية التي حققت على مدى سنين، وما يعيشه العالم هذه الأيام على إثر الأزمة التي نالت أسواق المال ومؤسسات مالية كبرى وأثرت على الأوضاع الاقتصادية لجميع الدول بدرجات متفاوتة، ما هي إلا حلقة من حلقات هذا المسلسل الطويل الممتد عبر التاريخ الحديث للأزمات مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلاً معمقاً للتشخيص وطرق العلاج، والأهم من ذلك العمل على استخلاص مبادئ اقتصادية ومالية متزنة تساهم في إرساء قواعد لنظام مالي مستقر وعادل وذا كفاءة عالية. وما لم يتداعى المعنيون لعمل من هذا القبيل فإن العالم سيشهد المزيد من الاضطرابات التي قد يكون وقعها أشد من التي نعيش تبعاتها هذه الأيام.

يرجع المختصون على اختلاف مشاربهم جذور الأزمة الأخيرة – أزمة الرهن العقاري- إلى خلل في القطاع المالي ومع أن الأسباب والقوى السوقية التي تكاثفت لإحداث الأزمة بالغة التعقيد، إلا أن الدراسات والتحليلات تشير بشكل واضح إلى قروض المساكن التي أدت خلال العقد الأول من القرن الحالي، (بفضل سياسات مالية ونقدية غير موفقة) إلى إحداث فقاعة عظيمة انتهت إلى ما نحن فيه. ولقد زاد من تعقيدات الوضع الحالي إجراءات اتخذتها الحكومة الأمريكية خلال العقدين الماضيين تتجه جميعاً إلى جعل القطاع المالي (الخاص) يعتمد بصفة أكبر على نفسه في تحقيق الاستقرار وإلى تقليل الإشراف الحكومي إلى الحد الأدنى وبخاصة في مجالات أسواق المشتقات المالية وصناديق التحوط ثم زاد من التعقيد تغيير المعايير المحاسبية حيث صارت طريقة تقويم الأصول تعتمد على القيمة السوقية لا الأقل منها أو التاريخية أضف إلى ذلك تحول دور المراجعة إلى شركات ذات مسئولية محدودة (وقد كانت تضامنية في السابق) وكذا مؤسسات التصنيف إلى بيع خدماتها إلى الجهة المصنفة وليس المستفيدة من التصنيف حتى صارت مستشاراً يعلم المؤسسات كيف تحصل على أعلى التصنيفات .

ولقد أدى تحمل المؤسسات المالية الكبرى في العالم لخسائر فادحة وتأميم مؤسسة فاني مي وانهييار بنك ليمان براذرز وارتفاع معدل فشل البنوك بصفة عامة إلى انهيار الثقة في النظام المصرفي برمته وإصابة آلية توليد السيولة في الاقتصادات الحرة (والتي تمثل البنوك حلقة مهمة فيها) بالشلل، وأدى الانخفاض السريع في قيمة أصول البنوك المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتمويل قروض المساكن إلى إلحاق الضرر بالاستثمارات بما فيها تلك المملوكة أو تديرها البنوك غير الأمريكية الأمر الذي وسع دائرة الأضرار لتلحق بالبنوك وصناديق الاستثمار على المستوى العالمي، وها هو الوضع ينتقل إلى القطاع الحقيقي من الاقتصاد مما انعكس على المؤشرات الأساسية كنسب النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومستويات الإنفاق، وغيرها، وهو ما عمق درجة انعدام الثقة لدى الوحدات الاقتصادية في السياسات والإجراءات التي تتخذ لكي يعاود النظام المالي نشاطه بشكل يسمح بانسياب السيولة اللازمة للإنفاق والاستثمار.

في خضم هذه الأوضاع المتأزمة لفت انتباه العالم أن صناعة مالية حديثة النشأة لا تتعامل مؤسساتها بالفائدة، وتبتعد عن مواطن القمار، وتلتزم بمعايير وضوابط إضافية أخرى لم تتعرض لأثر كبير ومباشر كذاك الذي تعرضت له مؤسسات نظيرتها التقليدية. ولا شك أن هذا الوضع يفرض على المهتمين بالشأن النقدي والمالي النظر في هذه التجربة بفرض الوقوف على العوامل التي تكون قد ساهمت في حصول هذا الوضع بالنسبة لمؤسسات لا يتعدى عمر أقدمها خمسة عقود، في مقابل مئات السنين التي هي عمر نظيرتها التقليدية.

لقد أثارت الأزمة شعور بالمصير المشترك الذي يلغ الإنسانية، وبال الحاجة المتزايدة إلى التشاور والتعاون الصادق بين أفراد ومؤسسات هذه الأسرة الإنسانية الواسعة حول الإصلاحات اللازمة لبناء نظام مالي أفضل، لا يتكرر منجزات الماضي بل يبني عليها ويصححها معتمدا على تحليل الأسباب العميقة للأزمة، ومستفيدا من القيم الأخلاقية والدينية والمصالح المشتركة للإنسانية. وهذا كله يشكل الحافز والقوة الدافعة ويضمن القبول الواسع للإصلاحات.

إن هذه الوثيقة أخذت في الاعتبار هذه التطورات وغيرها؛ فالمبادئ المستقاة نظرت في القواعد التي تحكم سير هذا النوع الجديد من المؤسسات فاستفادت منها بشكل كبير، لكنها في الوقت ذاته استفادت مما هو مبعوث من تجارب وممارسات وأنظمة ومعايير ناجحة وفعالة في النظام القائم لدعم ما كان من هذا القبيل، وللتأكيد على أهمية الحزم والعزم الجماعي في التعامل مع العوامل التي ساهمت في تسبب هذه الكوارث أو في تفاقم أوضاعها.

صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس إدارة

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل

المبدأ (١) :

الحد من الإفراط في المدائيات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها

وضع ضوابط لإنشاء الديون ونقلها والتصرف فيها بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحويلها إلى سلع يستريح من تجارتها وأداة للتحلل من مخاطرها وإنما تصبح وسيلة لتحقيق الكفاءة في الأسواق وإعادة توزيع المحافظ عبر الزمن دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصام بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

المبدأ (٢) :

العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة

استحداث تشريعات و سن تسهيلات ومزايا تشجع على التمويل المبني على الشراكة بمختلف أنواعها، وتحد مما توفره البيئة الحالية من دعم للتمويل القائم على الدين الذي يشجع الوحدات الاقتصادية للاستدانة بشكل كبير ويجعلها عرضة للصدمات.

المبدأ (٣) :

بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً

بناء نظام نقدي عالمي تساهم جميع الأطراف الدولية في بناء قواعده ومؤسساته، وضبط اصدار النقود بأشكالها المختلفة بما يسمح بتسهيل المبادلات السلعية والخدمية بالشكل الذي يحقق قدراً معقولاً من الاستقرار والعدل في معاملات الناس.

المبدأ (٤) :

استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة

إيجاد بدائل مناسبة لآلية سعر الفائدة التي ظهر عدم كفاءتها في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وأثرها السلبي في توزيع الدخل القومي، ومن ذلك استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن سعر الفائدة

المبدأ (٥) :

تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها

تصميم آليات وأدوات لإدارة المخاطر وتوزيعها لا لزيادة المخاطر والمتاجرة بها، وذلك بالعمل على التأكد من أن منافعها أكبر من مضارها من خلال التصميم المحكم لهذه الأدوات مع ضبط طرق تداولها بما يحقق الغرض المرجو للمجتمع ككل وليس للأطراف التي تباشر التعامل فيها فحسب.

المبدأ (٦) :

بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي

نظام مالي فعال متعدد الوظائف والمهام لنقل الموارد المالية بين الوحدات الاقتصادية بكفاءة عالية مبنية على الوساطة الاستثمارية وليس الوساطة المالية مما يساهم في تحقيق قدر كاف من العدل والاستقرار لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي توفر الرخاء والرفاه المادي والقيمي للمجتمع.

المبدأ (٧) :

نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالمدينين

السعي لضمان الحقوق المالية للمقرضين بصيغ ووسائل تحقق ذلك من غير إلحاق أضرار بالمدينين لبعث الثقة والأمان بين المؤسسات المالية والأعوان الاقتصادية.

المبدأ (٨) :

تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها

التركيز على تصميم أجهزة السوق المالية وبرامجها ولوائحها بما يضبط تنفيذ معاملاتها بدرجة عالية من الكفاءة والأمانة والعدالة، كما يوجه نشاطها للتحيز إلى جانب النشاط الإنتاجي الحقيقي دون أنشطة المضاربات والعمليات الوهمية والمخاطرات والمجازفات وغيرها من الأنشطة الصورية .

المبدأ (٩) :

الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة

تفعيل وتطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية ووضع ضوابط لضمان مصالح جميع الأطراف التي تتعامل مع هذه المؤسسات ليكون ذلك داعماً لبعث مزيد من الثقة في الدور الذي تقوم به، والعمل على التقليل من تضارب المصالح بالنسبة لأعمال بعض المؤسسات الهامة كهيئات التصنيف وشركات المراجعة والتدقيق المحاسبي.

المبدأ (١٠) :

تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن

يجب أن يكون للدولة دوراً من حيث الأصل وليس الاستثناء في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة من خلال المبادرات والابتكارات التي تحقق للقائمين عليها المنفعة المرجوة على أن لا يكون ذلك على حساب المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع.

المبدأ (١) :

الحد من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها

وضع ضوابط لإنشاء الديون ونقلها والتصرف فيها بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحولها إلى سلع يستريح من تجارتها وأداة للتحلل من مخاطرها وإنما تصبح وسيلة لتحقيق الكفاءة في الأسواق وإعادة توزيع المحافظ عبر الزمن دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصام بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

إن الاستدانة وفق الضوابط الاقتصادية المعروفة مثل توافر دخل أو أصل حقيقي يسمح للمستدين بالوفاء بما عليه من التزامات من غير ما إضرار بنفسه أو الآخرين أمر لا يمكن إلغاؤه فقد عرفت المجتمعات الإنسانية هذا النوع من التمويل في القديم والحديث. الأمر الذي أصبح محل قلق ومصدر إزعاج هو استدانة الوحدات الاقتصادية خاصة الأفراد والأسر من ذوي الدخل المحدود فوق طاقتهم الائتمانية ودون أن يكون لهم مقابل من الأصول أو الدخل المتوقع . ولا شك في أن غرق الفرد أو الأسرة بل حتى الدول في حمئة الاستهلاك «المترف» وغير المنضبط من خلال الديون وغير المنضبط من شأنه أن يعرض من يغرق في حباله ويعيش على أوهام «ثرائه» إلى ضغوط قاسية تؤدي إلى الإفلاس ثم الحجر، أو إلى الانتحار الاقتصادي، وهي ظواهر تساهم في التفكك الأسري، والاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار على مستوى الأفراد والأسرة وسينعكس سلباً على الاقتصاد من غير شك.

لقد أصبحت الأسواق المالية في الوقت الحاضر أسواقاً للتجارة في الديون والمخاطر، فانتشرت ظاهرة توريق الديون وتمكنت المؤسسات المالية من خلالها من القيام بدور خطير مزدوج : التوسع في إنشاء القروض من ناحية، وعدم المحافظة عليها في ميزانياتها من ناحية ثانية بل اللجوء إلى بيعها ضمن أوعية ذات غرض خاص مما جعلها خارجة عن نطاق السيطرة من الرقابة المحاسبية والمالية. واستطاعت المؤسسات المالية بهذا التوريق الحصول على أداة هامة تمكّنها من إعادة تمويلها، كما استفادت بمضاعفة العائد على حقوق الملكية وتعظيم أرباحها التي أصبحت تتأتى ليس فقط من فوائد القروض بل من عمولات التوريق الضخمة والمتزايدة، وكذلك تمكنت من تقليل مخاطرها وتحويلها إلى مؤسسات ومستثمرين آخرين ممن تملك الأوراق المالية الجديدة. لقد بينت الأزمة المالية العالمية مخاطر وسلبيات توريق الديون، فهي تؤدي لأن تصبح المؤسسات المالية أكثر اهتماماً بحجم القروض المصرفية التي تعقدها وليس بنوعيتها وبالجدارة الائتمانية لأصحابها طالما أنها قروض مؤقتة أو معبرية سيتم تحويلها سريعاً ضمن ما يعرف بألية (إنشاء القروض من أجل توزيعها) .

لقد تصاعدت المديونية الإجمالية للقطاع المالي في مركز الأزمة (الولايات المتحدة) من 22% من مجمل الناتج الوطني عام 1991 إلى 117% في الربع الثالث من عام 2008، كما بلغت في بريطانيا 250% من مجمل الناتج. وواصل دين القطاع الأهلي (household) في أمريكا إلي مستوى 100% من مجمل الناتج عام 2008، أما مجمل الدين بأنواعه للقطاعات العم والخاص فقد بلغ 350% من مجمل الناتج بعد أن كان نحو 160% عام 1980¹.

وتكمن خطورة هذه المديونية ليس فقط في مستواها المفرط مقارنة بالدخل والأصول الحقيقية، بل أيضا في طبيعة الآلية السرطانية التي تسمح لها بالتكاثر بقوتها الذاتية مع مرور الزمن حتى عندما يكون الإقتصاد الحقيقي واقفا أو متراجعا. إن النظام المالي الحالي يؤدي كثيرا من وظائفه النافعة والمهمة إقتصاديا بطريقة ضارة هي المديونيات غير المرتبطة في إنشائها ولا في نموها بالنشاط الإنتاجي الحقيقي المولد للقيمة المضافة.

إن إصلاح هذا الخلل يتطلب إيقاف تحلل المقرضين من التزاماتهم وتحويل مخاطر القروض التي يبرمونها ببيعها على الآخرين، وعلى الجهات الإشرافية أن تقوم بدورها لمنع هذا الترهل وعدم الاكتراث، ولا أقل من ذلك أن تجبر المقرضين على المحافظة بجزء كاف من قروضهم حتى يتواصل شعورهم بالمسؤولية تجاه تصرفاتهم ولا يتخلصون منها بالكلية. ويعتبر توريق الموجودات والأصول الحقيقية أحد البدائل الهامة والمناسبة التي تؤدي إلى نظام اقتصادي مستقر وقابل للاستمرار والنمو، ويمكن أن تشمل هذه الموجودات التي يتم توريقها نسبة في حدود معقولة من الديون مع الأصول الحقيقية بشرط ألا تكون الديون هي الأغلب والأعم.

أما على مستوى الأفراد فلا بد من تبني معايير صارمة تربط بقوة القانون بين القدرة على الاستدانة والملاءة المالية بحيث لا يقدم الفرد على الديون إلا بما يستطيع تسديده مثل دخله الشهري أو ثروته أو نحو ذلك. وكذلك الأمر بشأن الشركات فيجري ربط الحجم الكلي للديون برأسمال الشركة تماما كما تنص القواعد الإشرافية على البنوك.

1 - وولف، فاينانشل تايمز، 9/3/8.

المبدأ (٢) :

العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.

استحداث تشريعات وسن تسهيلات ومزايا تشجع على التمويل المبني على الشراكة بمختلف أنواعها، وتحد مما توفره البيئة الحالية من دعم للتمويل القائم على الدين الذي يشجع الوحدات الاقتصادية للاستدانة بشكل كبير ويجعلها عرضة للصدمات.

لقد بات واضحاً من خلال الأزمات المتلاحقة التي شهدتها العالم أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تقف خلف تكرار حدوثها عجز الأعوان الاقتصادية، خاصة الأفراد عن الوفاء بدفع المبالغ التي اقترضوها مع الفائدة التي أضيفت لها. ذلك أن طبيعة التمويل المبني على القروض بفائدة من شأنه أن يؤدي إلى هذا الوضع لأنه يفرض على المقترض دفع الفوائد في كل الظروف والأحوال، وهو أمر يخالف المنطق لأن النقود لا تلد نقوداً، ولأن المجالات التي تستخدم فيها تلك القروض عرضة لمخاطر التقلبات الاقتصادية التي لا يستطيع أحداً إلغائها. وهكذا نجد أن الديون المتولدة عن تلك القروض تستغرق جميع موجودات المدين، وهذا الذي يعيشه العالم تحت وطأته.

وبناء على هذا الوضع الذي بات يرهق كاهل المجتمعات والشركات، بل حتى الحكومات فإنه لا بد من العمل على توفير البيئة الملائمة للتمويل المبني على الشراكة في الربح والخسارة الذي يربط بين التمويل وآجاله بالمشاريع الممولة، وذلك باستحداث تشريعات وسن تسهيلات ومزايا ضريبية وغيرها تدفع إلى زيادة حجم هذا النوع من التمويل، وذلك لأن البيئة الحالية تقدم كل الدعم للتمويل القائم على الدين (عن طريق الفائدة)، وهذا ما باتت تنبه عليه بعض الدراسات والتجارب.

لقد أشارت الدراسة^٢ التي أعدها صندوق النقد الدولي بتاريخ 2009/02/19م إلى أن النظام الضريبي القائم متحيز للتمويل القائم على الدين، وهو ما يشجع الوحدات الاقتصادية إلى اللجوء للاستدانة بشكل كبير، مما يزيد من احتمال جعلها عرضة للصدمات بشكل كبير. ومن جهة أخرى هناك تجربة قامت بها بلجيكا من خلال معاملة التمويل المبني على الشراكة في حال إصدار الأسهم كأدوات الدين من الناحية الضريبية، وهو ما أدى إلى نتائج جد إيجابية في التقليل من التمويل عن طريق الدين، والعمد إلى إصدار المزيد من الأسهم^٣.

٢- والتي جاءت بعنوان: « Lessons of the Global Crisis for Macroeconomic Policy »
٣- يراجع في ذلك: « How to Recapitalise Banks, Theo Vermaelen, Leader, 13/02/09 »

ومن الصيغ التي يمكن الإفادة منها الملكية المشتركة (Shared Ownership)، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك كأمثلة للبدايل التي يمكن تفعيلها في تمويل شراء المنازل وغيرها.

ويجب من ناحية ثانية ضبط اللجوء المفرط لاستخدام أسلوب الرافعة المالية، ذلك أنه عندما تسير الأمور على ما يرام فإن الاستثمار المرفوع سيحقق عوائد هائلة، أما عند سريان الأمور في الاتجاه المعاكس فإن الأضرار والخسائر ستتضاعف أيضا . لقد أصبح هذا الشكل من النشاط يمثل عبئا كبيرا على المجتمعات الإنسانية، وتزايدت تكلفة بقاءه باطراد، والبديل لذلك هو اللجوء إلى الرافعة الاستثمارية التي ترفع القدرة المالية للشركات والمؤسسات من خلال أدوات المشاركة وليس أدوات المديونية، وذلك مثل صكوك الاستثمار، وشهادات الاستثمار، والحسابات الاستثمارية المختلفة، كما يمكن أن تتم من خلال أدوات التمويل التي يترتب عليها ديون عن عمليات مبادلة سلعية ولا يترتب عليها ديون عن قروض منعزلة عن النشاط الاقتصادي الحقيقي .

المبدأ (٣) :

بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.

بناء نظام نقدي عالمي تساهم جميع الأطراف الدولية في بناء قواعده ومؤسساته، وضبط إصدار النقود بأشكالها المختلفة بما يسمح بتسهيل المبادلات السلعية والخدمية بالشكل الذي يحقق قدراً معقولاً من الاستقرار والعدل في معاملات الناس.

يستمد النظام النقدي دوره ومهمته الأساسية من المادة الأولية التي يتعامل بها ألا وهي النقود ووسائل الدفع المختلفة التي بدأت تحل محله، بل و«تطرده» في كثير من المجتمعات الغربية والناشئة . وإذا كان هذا هو المنطلق والركيزة الأساسية لمبررات قيام هذا النظام فإن هناك قدراً من الاتفاق بين الاقتصاديين والقانونيين على أن النقود لها خصائص ووظائف أساسية تميزها عن غيرها من السلع، ومن أهمها أنها مستودع للقيمة تهض بوظيفة استقرار القوة الشرائية، وتحقق العدالة في التعامل عبر الزمن ولكن الأمر ليس كذلك اليوم .

فقد أخضعت النقود للقوانين المصممة للسلع وذلك بفرض ثمن لها وهو معدل الفائدة مما جعل قيمتها معرضة للتذبذب ومن ثم عدم الاستقرار. وأصبحت النقود ووسائل الدفع تتطور بمعزل عن الثروة وعن الموجودات الحقيقية. وكنيجة لهذا الثمن غير المبرر فإننا نلاحظ تفاقم ظواهر اقتصادية سلبية مثل التضخم والمجازفات في أسواق العملات مما يعرض معدلات أسعار تبادل العملات إلى التذبذب الشديد.

ومما زاد الأمر سوءاً وتعقيداً استحداث وسائل للدفع غاية في التعقيد والإغراء مثل بطاقات الائتمان التي تمكن حاملها من مباشرة خلق الائتمان بنفسه متى شاء، التي لم يعد أمر إصدارها مقتصرًا على شركات معينة بل حتى محلات البيع المختلفة أصبحت تغري الزبائن بفتح حسابات على المكشوف لزيادة معدلات إنفاقها من غير أن يكون ذلك الإنفاق مبيناً على أسس اقتصادية سليمة.

ليست هذه دعوة لإلغاء النقود أو منع إصدار بطاقات الائتمان أو تحجيم دور البنوك لكن الغرض هو التأكيد على ضرورة العودة إلى المحافظة على الدور الخاص والتميز للنقود، وذلك من خلال قصر عملية إصدارها على الجهات القانونية فقط، وربط كمية المتداول منها بما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات، كما أن وسائل الدفع والتسهيلات الائتمانية يجب أن تكون مرتبطة بمقدرة الأفراد الاقتصادية، إن النظام النقدي العالمي يجب أن يتميز بالثبات والاستقرار والعدالة وأن يكون في خدمة المجتمع البشري، وقد فقد العالم هذا الأمر منذ سقوط نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين وإلى الآن والدعوات تتكرر مطالبة بتكاتف الجهود لتحقيق حلم كهذا.

ومن الأمور الملحة في هذا الصدد إنشاء هيئة عالمية تشرف وتراقب عمليات الأنظمة المالية والنقدية في الدول الأعضاء، إما من خلال إعادة تأهيل المؤسسات القائمة كصندوق النقد أو من خلال استحداث أخرى، وكذا النظر في توافر عملة عالمية (International Hard Currency IHC) ملائمة لتسوية المبادلات التجارية وغيرها بين الدول.

المبدأ (٤) :

استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة

ايجاد بدائل مناسبة لآلية سعر الفائدة التي ظهر عدم كفاءتها في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وأثرها السلبي في توزيع الدخل القومي ومن ذلك استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن سعر الفائدة

إن الممارسات السائدة الآن القائمة على نظام الفائدة لم تحقق الكفاءة المطلوبة في تخصيص الموارد الكافية للاستثمار، وتسهيل التبادل التجاري الحر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وقد اعترف العديد من علماء الاقتصاد بأن آلية سعر الفائدة تعوق التنمية وتؤدي إلى العديد من النتائج السلبية في المجتمع، وأهمها سوء توزيع الثروة حيث إنها تعمل في غير صالح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أنها قد تكون أكثر إنتاجية، فهي تكافئ عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل، كما إنها تضع المال في أيدي

المغامرين والمصرفين والمنحرفين، وتتحيز إلى الأغنياء وأصحاب الملاة فيحصلون على قروض أكثر وبمعدل فائدة أقل، وتقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة من المستفيدين الذين هم دائما الدائنين من البنوك والوسطاء الماليين، بينما يبقى العيب والظلم على عاتق المقترضين وحدهم الذين غالبا ما ينتهي بهم الأمر إلى التوقف عن السداد، ومن ثم تتوقف البنوك الدائنة عن التمويل، فيحصل الكساد وتحدث الأزمات الاقتصادية .

ويساهم سعر الفائدة من جانب آخر في ارتفاع الأسعار نتيجة احتساب الفائدة ضمن تكاليف الإنتاج، وهو يؤدي أيضا إلى ازدياد معدل التضخم، وانكماش حجم الاستثمار، وتوقف التكوين الرأسمالي . ورغم وجود أصوات علمية مرموقة كثيرة وخبرات مهنية موثوقة تدعو إلى إعادة التفكير في كفاءة آلية سعر الفائدة إلا أن التحرك في هذا الاتجاه لا يزال ضعيفا .

وبناء على ذلك فإن النظام المالي والمصرفي يجب عليه البحث عن البديل المناسب للفائدة، ويعتبر معدل الربح أحد البدائل الهامة التي يجري التركيز عليها من جهات عديدة، فهو يمكن أن يكون الأداة العادلة والأكثر كفاءة في تخصيص الموارد المالية حيث يتم من خلاله مساواة العرض بالطلب، فكلما كان معدل الربح المتوقع مرتفعا في مشروع، زاد عرض أرصدة لتمويله . وإذا ظهر أن الربح المحقق في بعض المشروعات أقل من المخطط واجهت هذه المشروعات صعوبات عند سعيها لزيادة تمويلها في المستقبل . وهكذا فإن الربح المتوقع إذا كان مهما في الحال، فإن الربح المحقق (الفعلي) سيكون مهما في المآل عندما يسعى المشروع لزيادة تمويله .

وبهذا فإن آلية المشاركة في الأرباح تختلف تماما عن آلية الفائدة، ذلك أن الدائن بفائدة لا يشارك في المخاطرة التي يتعرض لها المشروع الممول بماله، ما دام قد ضمن لنفسه معدلا محددًا للفائدة بغض النظر عن صافي دخل المشروع . أما التمويل على أساس المشاركة في الربح، فهو يزيل جميع عقبات مخاطر التمويل التي تقف أمام توسيع الإنتاج حيث يجعل كل الأطراف تتعاون في تحمل تلك المخاطر،

إن آلية معدل الربح سوف تساعد في استقرار الجهاز المصرفي لأنها تكسب النظام المصرفي الخبرة المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعدلات أرباحها، وتضطره إلى دراسة كل عملية دراسة حقيقية فتقلل من مخاطرها، وذلك بعكس آلية الفائدة التي تختزل آليات التمويل في سعر واحد يخفي فوارق الربحية بين القطاعات الاقتصادية، ولا يمكن من مراعاة اختلاف التدرج الزمني لإنتاج الفوائض المالية بين المشروعات رغم عدم تأثير هذا التدرج على فائض قيمها الحالية .

المبدأ (٥) :

تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.

تصميم آليات وأدوات لإدارة المخاطر وتوزيعها لا لزيادة المخاطر والمتاجرة بها، وذلك بالعمل على التأكد من أن منافعها أكبر من مضارها من خلال التصميم المحكم لهذه الأدوات مع ضبط طرق تداولها بما يحقق الغرض المرجو للمجتمع ككل وليس للأطراف التي تباشر التعامل فيها فحسب.

ابتكرت المشتقات المالية لتكون أدوات الغرض منها إدارة المخاطر، ولكن هذه المشتقات لم تستخدم في الغرض الذي من أجله اخترعت حيث أصبح المتعاملون بها متاجرون لا غرض لهم في حماية المخاطر، وإنما الاسترباح من مجرد تداول هذه الأدوات . وهذا ما يجعلها تخرج عن كونها أدوات لإدارة المخاطر إلى أن تصبح وسائل للقمار والمجازفة، وبالتالي فإنها تدفع النظام المالي برمته إلى الانحراف عن مسار تحقيق أهدافه العامة إلى مسار لولبي ينتهي بالانهيار، وقد كان لما ذكرنا دور مهم في أحداث الأزمة المالية التي يعاني منه العالم اليوم .

لقد أصبحت قيم الموجودات المالية تفوق وبنسب كبيرة قيمة الأصول الحقيقية للاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال المشتقات المالية التي كانت السبب في تفاقم الأزمة المالية العالمية بلغت ما يقارب عشرة أضعاف الإنتاج العالمي .

وبناء على ذلك يجب إعادة النظر في مختلف هذه الأدوات المالية المعقدة وضبط عمليات الابتكار والتطوير لكي تنصب على المبادلات المالية التي تعقد على أموال ومنافع لها قيمة تبادلية حقيقية تلبى الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع، وذلك بأن يكون البديل في العقود من الأصول الثابتة أو المتقلة، أو يكون منافع لتلك الأصول، أو أي من الخدمات التي تقدم للطرف الآخر، أو أي حقوق مالية معتبرة يصح تداولها ولها قيمة اقتصادية حقيقية، مع ضرورة تحديد بشكل واضح الحقوق التي يصح تداولها وتلك التي لا يصح تداولها .

ومن المهم أن يتم منع أي معاملات تبني على مجرد مراهنات مثل بيوع المؤشرات التي تجري في الأسواق المالية والتي يقع العقد فيها على مؤشرات وأرقام مجردة وليس على الأسهم الممثلة في تلك المؤشرات، وكذلك منع عقود الاختيارات والمستقبليات التي تنتهي بالتسوية النقدية والمحاسبية على فروض الأسعار دون أن يكون التسليم والتسلم غرضاً أصلياً للعاقدين، وأخيراً منع عقود المشتقات المالية التي تستخدم في معظمها بغرض المجازفات والمراهنات خارجة عن السيطرة، ولا تقع على مال ولا منفعة ولا حقا مالياً معتبر ولا أي مبادلة فعلية مما يؤدي إلى ضرر على الاقتصاد الحقيقي بأكمله.

المبدأ (٦) :

بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي

نظام مالي فعال متعدد الوظائف والمهام لنقل الموارد المالية بين الوحدات الاقتصادية بكفاءة عالية مبنية على الوساطة الاستثمارية وليس الوساطة المالية مما يساهم في تحقيق قدر كاف من العدل والاستقرار لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي توفر الرخاء والرفاه المادي والقيمي للمجتمع.

يقوم النظام المالي بدور هام في الاقتصادات المعاصرة من خلال الوظائف المتعددة التي يقوم بها كجذب الفوائض المالية من الوحدات الاقتصادية بمختلف أشكالها (العوائل، أصحاب الأعمال، الحكومات والأجانب) التي تزيد مواردها المالية على احتياجاتها الآتية، وتقديمها إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في ذلك، والقيام بعملية نقل المخاطر وتوزيعها بشكل يفترض فيها العدل والاستقرار للأطراف المباشرة التي تتعامل في منتجاتها بما ينعكس بشكل إيجابي على تطور ونمو القطاع الحقيقي من الاقتصاد.

ومن ثم فإن النظام المالي وفق هذا المنظور يمثل القناة التي تسهل عملية تبادل السلع والخدمات الحقيقية المنتجة وانتقال الموارد المالية بكفاءة واتزان، ولكن ما يلاحظ في العقود الأخيرة هو نمو وتطور أصول وعمليات هذا النظام بمعزل عن الأصول الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وهو ما زعزع الاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الإنسانية من خلال الأزمات المتكررة والعنيفة من آخرها أزمة الرهن العقاري.

لقد بات النظام يخدم القلة على حساب الكثرة، فالقلة التي تملك المعلومات الكبيرة عن النظام وآلياته المعقدة هي التي استفادت بشكل كبير في تحقيق أرباح والحصول على مكافآت غير مسبوقه، في حين أن الكثرة - وهم الضعفاء في الغالب - نقلت إليهم المخاطر بشكل غير معقول وبات غالبيتهم يحمل أدوات مالية ظاهرها الصلابة والسلامة بعد أن حصلت على تصنيف عالية من وكالات التصنيف، وحقيقتها «قتابل موقوتة» قابلة للانفجار في أية لحظة، كما أنهم فوق ذلك خسروا كل ما راهنوا على تحقيقه من مكاسب من خلال الفقاعات السعرية للأصول المالية أو الحقيقية التي كانت محط الآمال والأنظار.

تطلق هذه الوثيقة من القناعة التامة بأهمية هذا القطاع والتأكيد على الدور الأساس الذي يجب أن يلعبه وهو دور الوساطة الاستثمارية بدلا عن دور الوساطة المالية التي تتوصل به المؤسسات المالية إلى حق التصرف في أموال الآخرين من خلال القيام بدور المؤسسة الوسيطة بين المدخرين أصحاب الودائع وبين مستخدمي الأموال، فتجمع أموال الفريق الأول بشكل مستقل مقابل فائدة محددة، وتتملك تلك الأموال ملكية كاملة، ثم توظفها

لدى الفريق الثاني بشكل مستقل كذلك مقابل فائدة محددة أعلى، وتحقق أرباحها نتيجة الفارق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة . لقد أدى هذا الأسلوب إلى تمكين قاعدة صغيرة من رأس مال المساهمين بأن يستقر فوقها حجم كبير من أموال أصحاب الودائع، ويكون لهذه القاعدة الصغيرة من المساهمين سلطان حقيقي على أصول البنك لا تتجاوز ملكيتهم فيها نسبة ضئيلة، وبهذا ينحصر دور الجهاز المصرفي في الاتجار في النقود لمصلحتهم الخاصة من خلال الوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين .

إن النظام المصرفي يحتاج إلى تغيير جوهري في العلاقة بين البنك والمودعين بعيدا عن علاقة المديونية القائمة على الفائدة، والبديل المناسب لذلك هو أسلوب الوساطة الاستثمارية بين أصحاب الودائع والمستثمرين مستخدمي الأموال، فيتم ربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى المستخدمين ربحا أو خسارة، ويشترك البنك مع المودعين في اقتسام ما يتحقق من أرباح، وهذا ما يحقق تضامنا فعليا بين مختلف الأطراف، ويؤمن عائدا عادلا يوزع بين قطاعات عريضة من المجتمع، ويجعل قاعدة كبيرة من المساهمين والمودعين تشارك في ملكية إجمالي أصول البنك .

إن أسلوب الوساطة الاستثمارية يحمي الجهاز المصرفي من أي انهيارات، فإذا ما تعرضت مؤسسة مالية إلى انهيار أو إفلاس، فإن الخسائر تكون منحصرة بين المساهمين والمودعين في نفس البنك، ولا يمكن أن تتعدى إلى المودعين في المؤسسات الأخرى، وبالتالي لن يحدث أي تخوف أو اهتزاز ثقة في النظام المصرفي، ولن يهرول المودعين الآخريين لسحب أموالهم بمجرد أن تلوح في الأفق مقدمات مشكلة، وهذا الأمر الذي كثيرا ما يحدث للأسف في الواقع الحالي ويؤدي إلى انهيار النظام المصرفي كله في الدولة .

ومن ناحية ثانية نحتاج إلى إعادة قيام النظام المصرفي بدوره الطبيعي المساند للاقتصاد الحقيقي والابتعاد الكلي عن المعاملات الورقية النقدية التي لا تخدم مصالح المجتمع وأفراده، وهذا يتطلب تقييد أعمال المؤسسات المالية بالقاعدة الذهبية للتداول السلعي الحقيقي، فيجب عليها أن تربط تمويلاتها المختلفة بسوق السلع والخدمات تداول وإنتاجا، كما يجب عليها العمل على أن يكون لأي تيار مالي ما يقابله من تيار سلعي في رابط محكم وثيق حتى لا نفقد التوازن المطلوب .

المبدأ (٧) :

نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالمدينين

السعي لضمان الحقوق المالية للمقرضين بصيغ ووسائل تحقق ذلك من غير إلحاق أضرار بالمدينين لبعث الثقة والأمان بين المؤسسات المالية والأعوان الاقتصادية.

إن مسألة العمل على ضمان الحقوق المالية للمقرضين بكل الوسائل المشروعة من كتابة وتوثيق ورهن أو غيرها أمر لا إشكال فيه ولا اعتراض عليه من حيث المبدأ. الاعتراض الأساس على الممارسات التي تشوب عمليات التطبيق لهذا المبدأ.

فعلى سبيل المثال تلجأ المؤسسات المالية إلى مصادرة العقارات المرهونة وإخراج الناس من بيوتها ومنازلها . والمتأمل في الأزمة المالية العالمية يعلم أن هذه الحلول لم تحقق أي أثر ايجابي بل على العكس أدت إلى تراجع الأسعار وانخفاض قيمة الرهن العقاري، وقادت إلى أزمة اجتماعية وإنسانية، ثم انتهت إلى فقدان المؤسسات المالية للسيولة، وانعدام الثقة بين بعضها البعض، وحصول الانهيارات المتتالية وانتشار العدوى إلى مختلف دول العالم .

كما كشفت التطبيقات المصرفية المعاصرة اللجوء إلى تحميل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة، فكثير ما يلجأ المقترضون إلى إعادة تقييم عقارهم والحصول على قروض إضافية مقابل رهن نفس العقار سواء من نفس المؤسسة المالية المقرضة سابقاً أو غيرها من المؤسسات المالية الأخرى. كما أن قروض الرهن العقاري غالباً ما يتم بيعها على شكل سندات لمستثمرين مدعومة بنفس العقارات المرهونة، وفي تعقيد آخر يقوم هؤلاء المستثمرين برهن السندات على اعتبار أنها أصول مقابل ديون جديدة وهكذا دواليك.

ومن هنا يظهر الخلل في الشعور بالطمأنينة من خلال رهن المرهون، وذلك أن الغطاء الذي يدعم التزام المدين غير مقصور عليه وحده، بل يزاحمه عليه الكثرة من الدائنين. والقاعدة المناسبة التي يجب استخدامها في مثل هذه الحالات هي أن يكون الشيء

موقوف التصرف على جهة من الجهات ممنوعاً كلياً من التصرف فيه بتصرف آخر مناقضاً للتصرف الأول، طبقاً لمبدأ المشغول لا يشغل، وبالتالي اعتبار أي تعاقد أو تصرف في المرهون مع جهات أخرى تصرفاً باطلاً.

إن الوثيقة تقترح تكوين صندوق وطني للمدينين المعسرین یضمن سداد أقساط الديون لكل من تحمل دینا نتیجة حصوله على تمويل أو قرض حسن لغرض استهلاكی أو لتنفيذ أحد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشرط أن يتم التأكد عند بداية التعاقد من قدرته على السداد خلال فترة محددة، أو التأكد من جدوى وقدرة المشروع على توليد الإيرادات الكافية . وهكذا يتولى الصندوق التغطية عن هؤلاء الفئات في حالة عدم تمكنهم من السداد لظروف خارجة عن إرادتهم مما سيساهم في إيجاد جو من الاطمئنان والثقة عند التعامل معهم، وسيزيد في حجم الإنتاج ويقلل في مستوى البطالة، ويساهم عموماً في تدوير عجلة الاقتصاد . ومن المعلوم أن إنظار المعسرین مبدأ نادت به بعض الشرائع السماوية وعملت به بعض المجتمعات علاوة على قيمته الأخلاقية، له قيمة اقتصادية لا تقل عن القيمة الأخلاقية لأن العمل به من شأنه أن يقلل من حدة التقلبات الاقتصادية التي عادة ما تكون شديدة وقوية في مثل الفقاعة التي أصابت قطاع الرهن العقاري.

المبدأ (٨) :

تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها

التركيز على تصميم أجهزة السوق المالية وبرامجها ولوائحها بما يضبط تنفيذ معاملاتها بدرجة عالية من الكفاءة والأمانة والعدالة، كما يوجه نشاطها للتحيز إلى جانب النشاط الإنتاجي الحقيقي دون أنشطة المضاربات والعمليات الوهمية والمخاطرات والمجازفات وغيرها من الأنشطة الصورية.

إن أحد المتطلبات الجوهرية لتصحيح دور الأسواق المالية هو التوصل إلى سلوك رشيد للمتعاملين فيها من خلال الحد من التقلبات العشوائية لأسعار الأسهم، وتقديم أوعية جذابة تشجع الاستثمارات طويلة الأجل وتحافظ على علاقة تزاوج دائمة بين المستثمرين والأصول التي يستثمرون فيها بحيث تستهدف أساساً المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق الأرباح من العائد الحقيقي للأسهم . ولذلك يجب تشديد المراقبة على الأسواق المالية، وحمايتها من مغامرات المضاربين، والعمل على تقليل استخدامها مجرد وسائل لتحقيق الأرباح عن طريق عمليات مضاربة على فروق الأسعار لا تهدف إلى تملك حقيقي للأوراق المالية المتداولة، وإنما تؤدي إلى حدوث زيادة أو نقص التداول في الأسواق المالية وتسبب في انهيارها وإحجام الناس عن التعامل معها.

ومن أجل ذلك يجب تصحيح دور الأسواق المالية بمنع التصرف في غير المملوك للبائع أو غير الموجود أصلا، كما يجب منع البيوع قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش، وتعديل التشريعات المنظمة لعمل البورصات بحيث لا تسمح بالمضاربات والعمليات الوهمية والأنشطة الصورية وغيرها من المعاملات المشبوهة. إن هذه الإجراءات ستساهم في محاربة الأموال الساخنة بتخفيض مستوى ربحيتها والحد من التداولات المتكررة على نفس الأصول دون أي قيمة مضافة، كما أنها ستساهم في إبقاء المجال محدودا على المعاملات التي تحقق أكثر استقرار وثباتا للأسواق، ويمكن بالتالي إعادة الأسواق المالية للقيام بدورها الحقيقي وهو توفير الأموال اللازمة للعمليات الإنتاجية والاستثمارية .

ومن ناحية ثانية اعتمدت إستراتيجية العولمة التحرير الواسع للأنشطة التجارية (السلعية والخدمية) والمالية ومنها حرية حركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق تكامل أوتق مع أسواق رؤوس الأموال العالمية، وتحسين إمكانية الحصول على التدفقات الرأسمالية، وقد أصبحت حركة الأموال هذه تجرى يوميا أكثر من مرة في العالم بين مختلف الدول، وهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من المبادلات المرتبطة بعملية بيع وشراء لسلع حقيقية، بينما أن النسبة الأغلب هي عبارة عن عمليات مضاربات وهمية.

وقد ساهم هذا الاتجاه في تعرض كثير من البلاد النامية للأزمات حيث كان ذلك على حساب مزيد من التقلب وعدم الاستقرار، وكانت المزايا التي تنتج عن التحرير الكامل لحركة الأموال هامشية ومحدودة إذا ما قورنت بالمخاطر التي ينطوي عليها، لأن الأموال الخارجية تبحث دائما على أعلى عائد في أقصر فترة زمنية ممكنة، وهي تتسحب بسرعة وفجائية تاركة حالات الذعر والهلع في الأسواق لمجرد حدوث بعض المستجدات داخليا أو خارجيا .

ومن أجل كل ذلك يتطلب الأمر تقييد خروج المستثمرين الدوليين من سوق الأوراق المالية بمرور فترة زمنية محددة، أو فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية تكون متصاعدة مع تناقص المدة التي تبقى فيها هذه الأموال مستثمرة، ووضع رسوم على جميع أشكال التحويلات المالية، بما فيها عمليات الصرف الأجنبي للحد من المضاربات، مما سيساهم من ناحية في التخفيض من الحركة المتسارعة للأسواق، والتقليل من الاتجاهات قصيرة المدى للتدفقات المالية، ويساهم في نفس الوقت لتحفيز التجارة والإنتاج والاستهلاك بشكل مستديم وعادل، واستخدام إيرادات تلك الضرائب في التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة .

المبدأ (٩) :

الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة

تفعيل وتطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية ووضع ضوابط لضمان مصالح جميع الأطراف التي تتعامل مع هذه المؤسسات ليكون ذلك داعماً لبعث مزيد من الثقة في الدور الذي تقوم به، والعمل على التقليل من تضارب المصالح بالنسبة لأعمال بعض المؤسسات الهامة كهيئات التصنيف وشركات المراجعة والتدقيق المحاسبي.

إن غياب أساليب الحوكمة والشفافية وعدم توضيح حقائق أنشطة المؤسسات المالية ونتائجها ومدلولات الأدوات المالية التي تستحدثها يوميا، كل ذلك أدى إلى تحول الاقتصاد والمعاملات المالية إلى طلاس يصعب فهمها وإدراكها على حقيقتها، ناهيك عن مراقبتها أو الاستفادة منها، فالواقع الذي عليه النظام المالي العالمي اليوم كما عبر عنه البعض بأن قلة قليلة تفهم الأمر وتخطط له، وكثرة كاثرة يتلاعب بها وبمقدراتها ومكتسباتها في كل أزمة أو اضطراب.

الأمر اللافت الذي أبرزته الأزمة بشكل كبير هو الدور الكبير الذي لعبته مؤسسات التصنيف الائتمانية في التغير بالاناس على نطاق كبير حين منحت « الأصول السامة » تقديرات مبالغ فيها لصالح الشركات التي تمنح تلك المؤسسات رسوماً وأتعاباً مقابل تلك « التزكيات ». لقد كانت شركات التصنيف إلى عهد قريب تعمل بشكل مستقل عن المؤسسات التي تقوم بإصدار الشهادات في حق أصولها، لكنها أصبحت في المدة الأخيرة تعمل لصالح هذه الشركات مثلها في ذلك مثل مؤسسات التدقيق والمراجعة للقوائم المالية للشركات.

إن هذا الوضع يتطلب وضع حدود فاصلة لعمل هذه المؤسسات العامة لأن آثار عملها ينعكس على نطاق كبير على مستوى الاقتصادات وليس القطاعات التي تعمل فيها، وهو ما يتطلب من الدول والحكومات النظر في هذا الدور وضبط آلياته وطرق عمله بما يخدم المصلحة العامة للاقتصاد، لا المصلحة الضيقة لملاك الشركات ومدراءها التنفيذيين.

ومن المعالجات الممكنة في هذا المجال أن تكون وكالات التصنيف تحت الرقابة العامة وأن تخضع مراجعة أعمالها من الجهات الإشرافية، كما يجب ألا يقتصر تصنيفها على الجوانب الائتمانية بل يتعدى ذلك لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تفرزها .

ومن ناحية أخرى ساهمت المعايير المحاسبية القائمة في ستر المكشوف، فلم تستطع مهنة المحاسبة القانونية من إظهار نتائج الأعمال والوضع المالي بشكل حقيقي وطبقاً للمتغيرات الاقتصادية الجارية في السوق، وقد تم ذلك إما بشكل عفوي أو بشكل مقصود من خلال التلاعب في نتائج الحسابات والوضع المالي عبر إجراء بعض المعالجات القيدية التي يتم بموجبها تغيير أو إخفاء بعض الحقائق أو المعلومات عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. وقد كان للفساد الإداري دور هام في هذا الخصوص، كما أن الإدارات العليا، التي تسعى للحصول على أجور ومزايا مالية كبيرة مقابل تحقيقهم لأرباح وهمية، نجحت في حالات كثيرة أن تخفي الخسائر والديون المدومة لمؤسساتها وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى.

وهنا تؤكد الوثيقة على أهمية تطوير وتنفيذ وتطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية لضمان مصالح جميع الأطراف التي تتعامل مع هذه المؤسسات ليكون ذلك داعماً لبعث مزيد من الثقة في الدور الذي تقوم به، والعمل على التقليل من تضارب المصالح بالنسبة لأعمال بعض المؤسسات الهامة كهيئات التصنيف وشركات المراجعة والتدقيق المحاسبي. كما يجب ضبط العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركات ومجالسها الإدارية وحملة الأسهم فيها، بإيجاد قواعد تسمح بمساءلة إدارة الشركات لحماية حقوق المساهمين والعمال وغيرهم، وكذلك زيادة مستوى الرقابة والشفافية من خلال تشكيل جمعيات عامة للمودعين والمتعاملين مع المؤسسات المالية طبقاً لضوابط وخصائص محددة، بحيث تشكل جماعات ضغط قادرة على متابعة ومراجعة أعمال تلك المؤسسات والتأثير في وضع سياساتها وأسلوب أخذ قراراتها.

المبدأ (١٠) :

تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن

يجب أن يكون للدولة دوراً من حيث الأصل وليس الاستثناء في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة من خلال المبادرات والابتكارات التي تحقق للقائمين عليها المنفعة المرجوة على أن لا يكون ذلك على حساب المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع.

إن الاعتماد على فلسفة المصلحة الخاصة و«تقديسها» إلى الحد الذي يقود إلى تحويلها إلى قانون ومسلمة ينبني عليها النظام الاقتصادي لأنها ستؤدي حتماً وبشكل تلقائي وفق هذا المنطق إلى تحقيق مصلحة الجماعة من خلال الاعتماد

المفرط على فرضية «كفاءة السوق»، و«اليد الخفية» أثبتت الأيام والأزمات عدم صموده على أرض الواقع لأن النظام تحول إلى خدمة القلة على حساب الكثرة بتركز الثروة لدى الفئة الأولى ونقل المخاطر للفئة الثانية .

لقد تبين أن مقولة «السوق ستصحح نفسها بنفسها» في حال حدوث اضطراب أو توتر في الاقتصاد تعرضت لهزات كبيرة من خلال بعض الأزمات المالية وخاصة أزمة الكساد الكبير، مما عصد أهمية تدخل الدولة وفق دور محدد ومضبوط يسهل عمل الأفراد والمؤسسات، ويضمن في الوقت ذاته المصلحة العامة، إلا أن هذا المفهوم وهذا الدرس تعرض لتهميش كبير في العقود الأخيرة مما أطلق العنان للأسواق والمؤسسات الخاصة لتختط قواعد اللعبة بما يضمن مصالحها غير ملتفتة لأثار ذلك على فئات المجتمع المختلفة.

إن الوثيقة تنطلق من مبدأ أن المبادئ السليمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية يلزم تدخل الدولة التي يجب أن تقوم بدور أساسي في التوفيق والمواءمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وتقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة عدم إمكان التوفيق بينها، كما تعمل على منع حصول الأضرار بجميع أشكالها، ومحاربة استغلال النفوذ والغش والتدليس والإشاعات المفرضة والاحتكار وغيرها من الانحرافات التي تحدث في الأسواق حتى لا تتعرض المجتمعات لصراعات وتنازعات اقتصادية بعضها ظاهر وأكثرها يتفاقم ببطء وراء الأستار، كما أنه يجب أن يكون للدولة دوراً اقتصادياً أساسياً، وأن يتم تدخلها كمبدأ من حيث الأصل وليس الاستثناء حال وقوع الكوارث أو عجز كفاءة السوق عن إعادة التوازن مما يؤمن مصالح القلة ويضر بالقطاع الأكبر من المجتمع .

إن مما يدل على أهمية هذا الاتجاه أن أفرد البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقريره السنوي العشرين لعام 1997م لموضوع : « الدولة في عالم متغير » حيث يقول مدير البنك الدولي في ذلك الوقت «... وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف بل هي ضرورة حيوية، فبدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي ». ويلخص الفصل الأول من التقرير المشار إليه في الكلمات التالية « إن العامل المحدد في التطورات المتضاربة في العالم... هو فاعلية الدولة . فوجود الدولة الفعالة ضروري لتوفير السلع والخدمات، وكذلك القواعد والمؤسسات التي تسمح للسوق بالازدهار وللناس بأن يعيشوا حياة أكثر صحة وسعادة. إن للدولة دورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بوصفها الجهة التي تقوم مباشرة بتحقيق النمو بل بوصفها شريكا عاملا محفزا ، أي أداة تعمل على تيسير التطورات ».

الخاتمة

إن التحدي الأكبر الذي يواجه العالم في هذه اللحظة الفارقة والحساسة من الزمن هو استعادة الثقة المفقودة في النظام والمؤسسات وبعث الطمأنينة لدى الوحدات الاقتصادية المختلفة التي باتت وظائفها، ومكتسباتها التي حققتها في زمن الرخاء تتطاير أمام ناظريها لتصبح أثراً بعد عين. وهذا لن يتأتى بإجراءات جزئية هنا وهناك بل بالعمل على إرساء قواعد ومبادئ لها مفعولها الكبير على الأمد الطويل، وليس القصير فحسب.

وهذا ما تؤكد الوثيقة عليه، بل وتلح على ذلك، لأن استعادة تلك الثقة لا يمكن تحقيقها ببرامج التحفيز المالي المختلفة، ولا المستويات المتدنية لمعدلات الفوائد، بل بالعمل على إرساء قواعد ومبادئ تضبط عمل وسير النظام المالي والنقدي بصيغه ومؤسساته المختلفة، مع استحداث ما يمكن أن يساهم من مؤسسات وإجراءات في بعث المزيد من الثقة والطمأنينة.

وبالرغم من أهمية هذه المبادئ العشرة التي نصت عليها وثيقة مبادئ الوساطة المالية لنظام متوازن وعادل، إلا أنه لا بد من التأكيد على نقطة مركزية وهي أن أي نظام اقتصادي ومالي يجب أن يستند إلى قاعدة من الأخلاق وأن تسود فيه منظومة من القيم والضوابط الأخلاقية حتى يتحقق التوازن المطلوب بين أطراف النشاط الاقتصادي أفراداً ومؤسسات، ويمنع التظالم والاعتداء على حقوق الغير. ولكن يجب أن لا تكون هذه مجرد دعوة هلامية عاطفية غير قابلة للتحقق والقياس والرقابة والمحاسبة، بل يجب أن توضع ضمن منهج محترم متكامل واضح المعالم والالتزامات مسنود بحركة في المجتمع تسري في كل مفاصله ومكوناته وخاصة في المناهج الدراسية في كل المراحل وكل الكليات وفي منظمات المجتمع المدني والروابط والهيئات المهنية .

إن هذا المنهج الوسطي المتوازن هو الذي سوف يمكننا من إدارة اقتصاد بلا أزمات يطلق طاقات المبدعين، ويلجم نزوات المتلاعبين والأنانيين، ويضمن مصلح المجتمع، ويلبي حاجة الطبقات المحتاجة، وهو عنوان لازم ومهم وضروري لأي نظام يدير دفة الاقتصاد والمصارف والأسواق المالية وأسواق السلع .

وفي النهاية فإن تحقيق أمر من هذا القبيل يتطلب توفر الإرادة والعزم مع الحزم من الجهات المعنية. فهل سيعي من يهمله الأمر خطورة الوضع ليساهم في تكاتف الجهود لخير البشر؟ أم أننا سننتظر كارثة أخرى لنقلب أوراقنا الحالية فنجد في طياتها مقترحات وصرخات كان من الأولى التعامل معها بكل جدية، لنقول وقتها: ليتنا قمنا بعمل جوهري يساهم في بناء نظام على أسس راسخة، وساعتها لا تنفع مثل هذه الحسرة، وسنجد أنفسنا محكومين بالإجراءات والتدابير المعهودة وسنجد من يقول: إننا أمام حريق يجب أن نطفئه بكل الوسائل غير ملتفتين إلى الشرارة التي أشعلت الفتيل ولا الوقود الذي ساهم في شدة لهيبها.